المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-04-2006 العـــدد : 13817
الصفحـات : 12 المسلسل : 98

في حلقة نقاش ثانية يعقدها غداً بمشاركة خبراء اقتصاديين ورجال أعمال

# منتدى الرياض الاقتصادي يستكمل مراجعة منهجية وآلية عمله لمزيد من الفاعلية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-04-2006 العـــدد : 13817
الصفحـات : 12 المسلسل : 98

الرياض - سالم السالم ومحمد العويد

■ أسفرت مناقشات مجموعة الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين ورجال وسيدات الأعمال الذين شاركوا في حلقة النقاش التي عقدها منتدى الرياض الاقتصادي المنبثق عن غرفة الرياض الأسبوع الماضي عن طرح العديد من الأفكار والرؤى الرامية لتطوير وتفعيل منهجية وآلية عمل المنتدى في دورته الثالثة القادمة التي تعقد في أواخر عام ٢٠٠٧م.

وصرح المهندس سعد بن إبراهيم المعجل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس مجلس أمناء المنتدى بأن المشاركين طرحوا خلال حلقة النقاش الأولى التي عقدوها يوم ١٤٢٧/٣/١٣هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٠م أفكاراً ورؤى متعددة لكنها لم تتبلور بعد في صورتها النهائية ولم يستقر الرأي عليها، ولهذا فقد قرر المنتدى عقد حلقة نقاش ثانية غداً الاثنين ١٤٢٧/٣/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦/٤/٢٤م لاستكمال البحث والنقاش حول هذه الأفكار.

وأوضح أنه في مقدمة هذه الأفكار والرؤى التي طرحها المشاركون في الحلقة التوصية بالاهتمام بالتوصيات الختامية للمنتدى ومتابعة تنفيذها مع جهة الاختصاص، والعمل على التنفيذ الفوري للتوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص، مع التركيز على أهمية مشاركة الحضور المشاركين في المنتدى في صياغة التوصيات النهائية.

كما أوصى المشاركون في الحلقة بتوسيع قاعدة المشاركين من رجال وسيدات الأعمال في اختيار الموضوعات التي ستطرح على المنتدى من خلال استطلاع آرائهم قبل انعقاد ورشة العمل التي تحدد هذه الموضوعات، وبالنسبة لدور المرأة في اختيار وطرح موضوعات وقضايا المنتدى دعا المشاركون في الحلقة ضرورة تفعيل دورها من خلال تكثيف مشاركة المرأة العضو في الجمعيات المهنية المعنية مثل جمعيات الاقتصاد والأطباء وغيرها من الجمعيات التي تحظى بعضوية نسائية.

**المعجل: رعاية خادم الحرمين الشريفين المنتدى عززت نجاحه كمنتدى اقتصادي مرموق**

وأضاف المعجل أن المنتدى سيعكف بعد انتهاء حلقة النقاش الثانية على دراسة خلاصة الطروحات التي تتمخض عنها حلقتا النقاش وما تقترحه مجموعة الخبراء ورجال وسيدات الأعمال من أفكار بهدف بلورتها وصياغتها في إطار توجهات وسياسات المنتدى والأهداف التي يطمح إلى تحقيقها والهادفة إلى تكريس دوره ليكون بمثابة إطار وطني رئيسي يستهدف تشخيص القضايا الاقتصادية الإستراتيجية التي تهم اقتصادنا الوطني.

وأعرب عن تطلع الغرفة ومجلس أمناء المنتدى إلى تعزيز إطار المنتدى وترسيخ قواعده وإضفاء المزيد من الفاعلية والمرونة عليه في كل دورة جديدة (يعقد دورياً مرة كل عامين)، بما ينعكس إيجابياً على أداء الاقتصاد الوطني وتقوية دور القطاع الخاص الوطني كشريك أساسي في تحمل أعباء التنمية الاقتصادية اعتماداً على مقدرته العالية في استيعاب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي.

وقال رئيس مجلس الأمناء إن المنتدى نجح والحمد لله خلال دورتيه السابقتين - وعلى الرغم من حداثة عهده - في تكريس مكانته ودوره المهم كملتقى للمتخصصين والخبراء الاقتصاديين والمهتمين بمختلف قضايا وشؤون الاقتصاد، يطرح ويشخص ويبلور الرؤى والأفكار والحلول التي تقوي اقتصادنا الوطني وتزيد فاعليته وحيويته في مواجهة تطورات العولمة الاقتصادية المتسارعة، إضافة إلى تحديات ومعوقات تتعلق بمتطلبات التنمية المستدامة في الداخل والتكيف مع تحديات العولمة وضغوط الخارج.

وعبر المعجل عن اعتزاز وفخر غرفة الرياض ومجلس الأمناء برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للمنتدى منذ انطلاقته، وقال إنه كان لهذه الرعاية الكريمة أفضل الأثر فيما حققه المنتدى من نجاح وما بلغه من مكانة واحترام من قبل الاقتصاديين ليس في المملكة فحسب وإنما لدى المؤسسات الاقتصادية والبحثية في المنطقة العربية.

وقال إنها رعاية تجسد اهتمام ولاة الأمر بدعم ومساندة كل عمل هادف بناء يصب في مصلحة الوطن والمواطن، وهو ما يشكل حافزاً كبيراً للغرفة التجارية الصناعية بالرياض كممثلة تمثل القطاع الخاص لمواصلة العمل على تعزيز دور المنتدى وتعظيم مردوده الإيجابي لخدمة الاقتصاد الوطني وتقوية القدرة التنافسية للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما نوه بدعم واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض رئيس المنتدى للمنتدى، وهو دعم بدأ منذ كان المنتدى فكرة وحتى وطد أركانه إلى أن وصل لما وصل إليه من مكانة مرموقة كمنتدى اقتصادي له اعتباره، وقال إنه دعم عهدناه من سموه دوماً يمنحه لأي عمل اقتصادي بناء وهادف يجري على أرض منطقة الرياض لخدمة المنطقة والوطن ككل.

وشرح المعجل منهجية عمل المنتدى التي سار عليها خلال الدورتين الأولى والثانية السابقتين (عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٥م)، حيث أوضح أنها تستند على عقد العديد من ورش العمل، ويترك خلالها للمشاركين من الخبراء والمتخصصين في مختلف الشؤون والقطاعات الاقتصادية، طرح ما يرونه - وبحرية كاملة - من قضايا إستراتيجية وحيوية ملحة تهم الاقتصاد الوطني وتؤثر على التنمية الاقتصادية، ثم يجري نقاش وبحث متعمق ومستفيض لها، ومن ثم يتم بلورة القضايا والاتفاق عليها بين المشاركين في ضوء المستجدات والتطورات التي تفرض نفسها على المشهد الاقتصادي.

وأضاف أنه يتم بعد الاتفاق على المحاور التي سيتضمنها المنتدى تشكيل مجموعات عمل تختص كل مجموعة منها بمناقشة محور واحد محدد، وتضع كل مجموعة إطار عمل القضية أو المحور ثم يحال إلى مكتب استشارات متخصص لإجراء دراسة بشأنه، على أن تقوم مجموعة العمل بمتابعة مراحل إعداد الدراسة والتأكد من تلبيتها للإطار المتفق عليه بما يخدم الفكرة وينهض بواقع الاقتصاد الوطني.

**المنتدى يسهم في تشخيص القضايا الاستراتيجية للاقتصاد الوطني واقتراح الحلول الملائمة**

وكان المنتدى في دورته الثانية التي عقدت تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في ديسمبر ٢٠٠٥م، ناقش عدداً من القضايا الاقتصادية الحيوية عبر سبعة محاور شملت: جاهزية القطاع الخاص للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، الشفافية، القوى العاملة الوافدة، النقل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المدن الصناعية ومناطق التقنية، وأخيراً المساهمة الاقتصادية للمرأة.

وقد أصدر المنتدى جملة من التوصيات المهمة كان من أبرزها الدعوة لتأسيس جهاز مستقل ذي صلاحيات واسعة لتولي مسؤولية تنفيذ برامج الخصخصة، والتوسع في أخذ مرئيات أصحاب الرأي فيما يخص القرارات ذات البعد الاقتصادي قبل رفعها إلى مجلس الشورى، وإصدار تشريع ينص على تمثيل القطاع الخاص بنسبة ٥٠٪ في كل هيئة ومؤسسة ذات علاقة بالقرار الاقتصادي.

كما أوصى المنتدى بضمان حق المجتمع في الحصول على المعلومة وتعزيز آليات المساءلة القانونية، ووضع ميثاق للشفافية والمساءلة في القطاع الخاص والشركات المساهمة العامة، كما أوصى باعتماد الدولة لرؤية تبني الصناعات التقنية في عدة مجالات منها صناعة تقنية المعلومات والاتصالات والإلكترونيات والصناعات البتروكيماوية المتقدمة والصناعة الجديدة، وصناعة الطاقة وتحلية المياه، وبالنسبة لمساهمة المرأة الاقتصادية، فقد أوصى المنتدى بضرورة زيادة مشاركة المرأة في رسم السياسات في المسائل المتعلقة بشؤونها وزيادة الأنشطة التي يمكن للمرأة أن تعمل وتستثمر فيها بما يتوافق مع ظروفها.